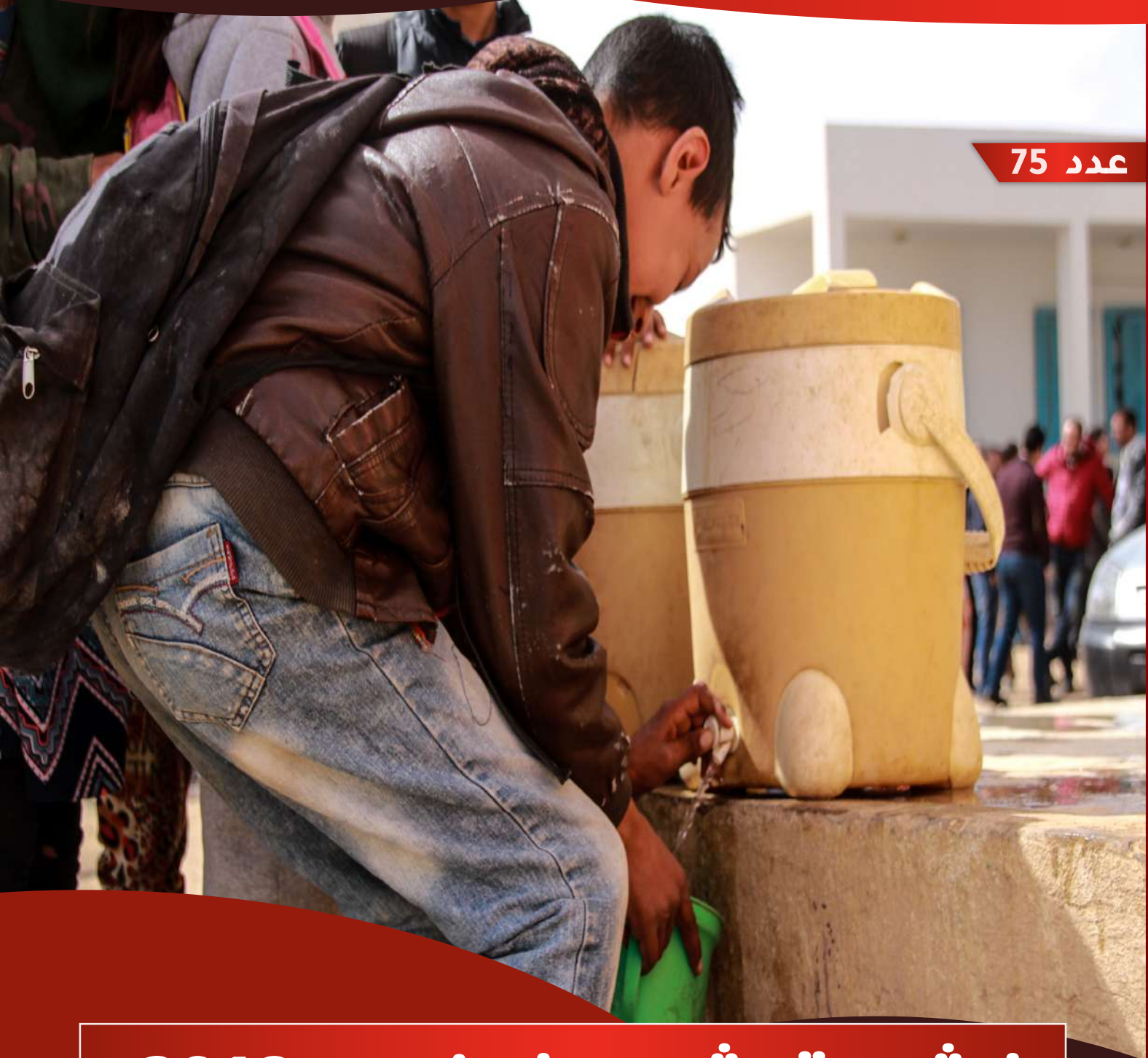


عدد 75



نشرية شهر نوفمبر 2019

حول الاحتجاجات الجماعية و الإنتحار و العنف
841 تحرك احتجاجي و 20 حالة و محاولة إنتحار

المقدمة

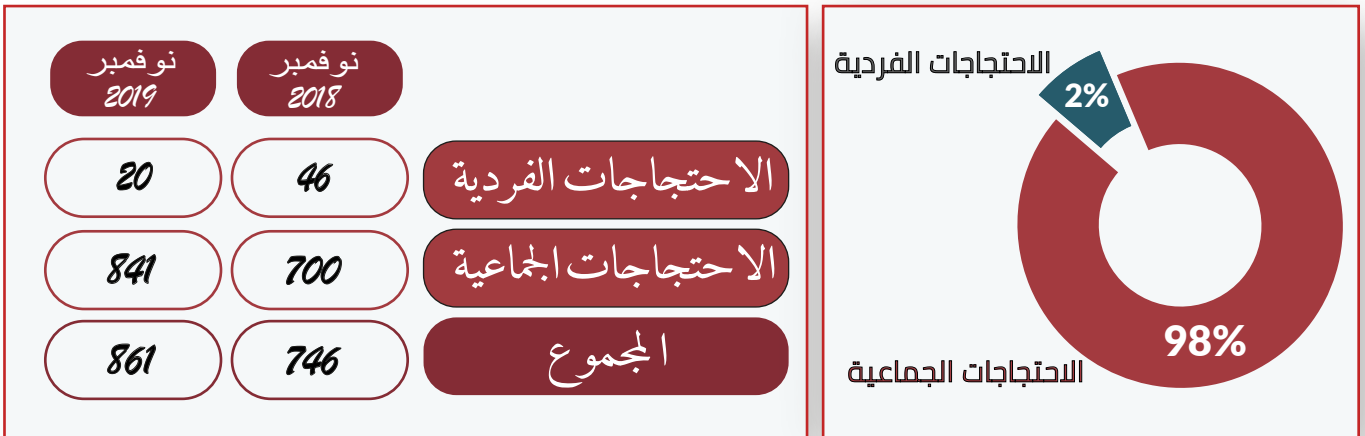
شهر آخر من الغضب الاجتماعي لم يثر أي تفاعل من قبل السلطات محليا وجهويا ومركزيا وفقا لما تم رصده من قبل وحدة الرصد طيلة شهر نوفمبر 2019. وقد تصاعدت وتيرة الاحتجاجات بنسبة ناهزت 20% مقارنة بحصيلة نفس الشهر من العام الماضي.

في المقابل سجّلت حالات ومحاولات الانتحار تراجعا مهما في مقارنة بين الشهرين ناهزت نسبتها 56.5%.

التحركات الاحتجاجية الاجتماعية خلال شهر نوفمبر 2019

لم تتغير خارطة الحراك الاحتجاجي خلال شهر نوفمبر مقارنة ببقية الأشهر. وما تزال ولاية القيروان في مقدمة الولايات الأكثر غضبا. تليها ولايتي سيدي بوزيد والقصيرين مع بروز لولاية تطاوين. وقد بلغ عدد الاحتجاجات الاجتماعية المرصودة طيلة شهر نوفمبر 841 تحركا احتجاجيا. كما تم رصد 20 حالة ومحاولة انتحار سجّلت ابرزها في ولايتي جندوبة وتونس. وهكذا تسجّل وتيرة الاحتجاجات خلال شهر نوفمبر زيادة بحوالي 20% في مقارنة بشهر نوفمبر 2018.

توزع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية الفردية و الجماعية



شهد شهر نوفمبر 2019 تسجيل 228 تحركا احتجاجيا عشوائيا (الاحتجاجات العنيفة) مثل 27% من مجموع الاحتجاجات المرصودة. هذه الاحتجاجات شهدت تراجعا طفيفا مقارنة بنوفمبر 2018 بنسبة ناهزت 18% في المقابل شهدت الاحتجاجات ذات المطالب المتعلقة بتحسين البنية التحتية ارتفاعا بنسبة 90%. وارتفعت نسبة الاحتجاجات المنادية بالاستجابة للمطالب الاجتماعية بنسبة 113% وزادت الاحتجاجات ذات الخلفية البيئية بنسبة 61% وزادت أيضا الاحتجاجات المطالبة بتحسين الخدمات الإدارية بنسبة 17%.

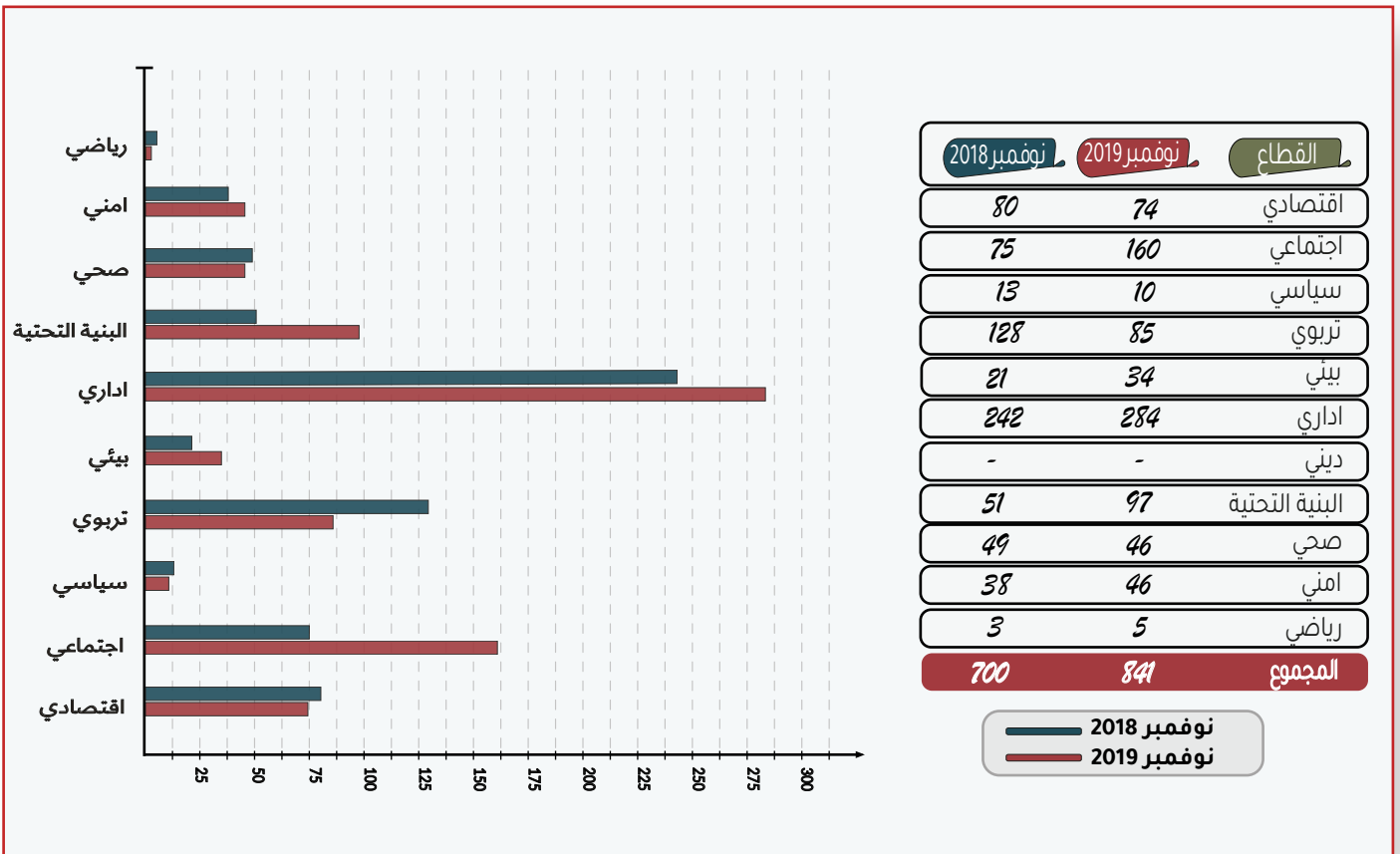
الاحتجاجات الجماعية في شهر نوفمبر

احتجاج عشوائي 228

احتجاج تلقائي 244

احتجاج عفوي 369

توزع الاحتجاجات الجماعية حسب القطاعات



اما عن شكل الاحتجاجات الاجتماعية فإنّ الوقفات الاحتجاجية ما تزال ابرز الاشكال المعتمدة من قبل المحتجين. وقد مثلت 52% من مجموع الاشكال الاحتجاجية المرصودة يليها قطع الطريق بنسبة 20% ثم خوض الإضرابات بنسبة 9% وحرق العجلات المطاطية بنسبة 5% ثم السير باتجاه العاصمة سيرا على الاقدام بنسبة 2% من احتجاجات شهر نوفمبر.

وكان المواطنون والسكان ابرز الفاعلين في مجمل هذه التحركات المرصودة بنسبة مجتمعة ناهزت 57% ثم يأتي العمال في مرتبة ثانية بنسبة 14% ثم البحارة بنسبة 5%.

الفاعلون في التّحركات		أهم آليات الإحتجاج	
★★★★	أولياء، متساكنون، نشطاء حقوقيّون	★★★★	الشبكات الإجتماعية، مسيرات سلمية، غلق الطرق إضرابات، إقتحام مؤسسات إدارية
★★★	عمّال، موظّفون	★★★	نداءات عبر وسائل الإعلام، إعتصامات، حرق عجلات مطاطية
★★	عمّال الحضائر، أصحاب الشّهادات العليا، معطلين عن العمل، أطباء وإطارات شبه طبيّة	★★	عرائض إحتجاجية، غلق مقرّات عمل
★	صحفيّون، سائقي سيّارات الأجرة، سائقي النقل الرّيقي، فلّاحون، بحّارة	★	حمل الشارة الحمراء، هجرة بحريّة بالمراكب، عرائض إحتجاجية، الهجرة الجماعية

كانت المصانع المهتدة بالغلق والافلاس او تلك التي أغلقت أبوابها سببا لاحتجاج العديد من العمال في عدد من الجهات. من ذلك نذكر احتجاج عمال مصنع الجلود والاحذية بباجة إذ اغلق العمال الطريق طلبا لمساعدة المصنع على العودة الى النشاط. وكذلك احتجاج حوالي 150 عاملا في مصنع للاحذية في رادس، هؤلاء قطعوا الطريق أيضا رفضا لغلق المصنع لابوابه. كما احتج عمال مصنع الملابس المستعملة بالباطن من ولاية القيروان على خلفية توقف نشاط المصنع بسبب مشاكل ديوانية وجبائية. وتنامي غلق المصانع يعكس بلا شك الازمة التي أصبحت تعيشها المؤسسات الصغرى والمتوسطة (مثل مصانع الأحذية والجلد) في ظل الازمة الاقتصادية العاصفة التي تعيشها البلاد منذ سنوات. وقد تفتّح هذه الاحتجاجات على مزيد من الاحتجاجات العمالية خلال الأشهر اللاحقة اذا استمرت ازمة غلق المصانع.

والى جانب الوضعية المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة تم أيضا رصد تحرك احتجاجي براس الجبل. إذ طالب العمال بتقليص ساعات العمل والمقدرة بـ 9 CRJ عمالي في مصنع ساعات يوميا. واعربوا عن استعدادهم للتخلي عن ساعة "الفطور" وتعويضها بربع ساعة فقط حتى لا تؤثر ساعات العمل المطولة على حياتهم العائلية والتزاماتهم الاسرية.

كما تم رصد عودة تحركات البحّارة في غنّوش بولاية قابس خلال شهر نوفمبر 2019 طلبا لتحسين وضعياتهم. وكان البحّارة قد خاضوا قبل سنتين تحركات احتجاجية عديدة طلبا لتحسين وضعياتهم من ذلك تحسين الموانئ وصيانتها.

ويمثّل النقل المدرسي واحدا من ابرز خلفيات الاحتجاج في ولاية القيروان. إذ تم رصد حالات احتجاز حافلات وقطع طرقات طلبا لتوفير النقل لتلاميذ المناطق الداخلية في الجهة. ولعلّ اطرف تحرك احتجاجي تم رصده في ولاية القيروان هو احتجاج أولياء أبناء المدرسة الابتدائية بعين جلولة يوم 8 نوفمبر 2019 طلبا لتوفير معلّم رياضيات. هذا الطلب يأتي بعد بعد حوالي شهرين من انطلاق السنة الدراسية. ولا نعلم إن كانت السلطات جادة فعلا في تحقيق المساواة في التعليم بمثل هذا النقص الذي لا يمكنه باي شكل من الاشكال أن يحقق المساواة في العملية التعليمية بين التلاميذ في مختلف الجهات.

الجهات موضوع التّحركات الإحتجاجيّة		فضاءات التّحركات الإحتجاجيّة	
★★★★	مصالح بلدية، معتمديات، مؤسسات تربية	★★★★	وسائل الاعلام، طرقات، مقرّات إدارية، ساحات عامّة
★★★	شركة توزيع المياه، الشركة التونسية للكهرباء والغاز	★★★	مصالح بلدية، مقرّات ولايات، مقرّات معتمديات مؤسسات تربية
★★	وزارات، رئاسة الحكومة، مستشفيات	★★	فضاءات عمل، مستشفيات
★	رئاسة الجمهورية، السلطات القضائية	★	مقرّات قضائية، مقرّات وزارية، رئاسة الجمهورية

هزّة جلّمة

ميزة شهر نوفمبر انه فاتحة لما بات يُسمّى من قبل المتابعين للوضع الاجتماعي بموسم الاحتجاج والمقصود به شهر جانفي. ولئن تميّز شهر جانفي من العام الماضي بهدوء كان متوقعا بسبب اعتماد قانون مالية لسنة انتخابية خلى من أي توظيفات ضريبية. إلا ان بوادر موسم الاحتجاج التي طلت مع أواخر شهر نوفمبر تنبئ بشيء ساخن. فقانون المالية الجديد لم يفتح الباب للانتداب وتسوية وضعيات العاملين وفقا لآليات التشغيل الهش. وهو امر يفتح الباب على احتجاجات جديدة لاصحاب هذه الوضعيات الهشة. وكان الشاب عبد الوهاب الحبابي العامل وفقا للآلية 16 منذ العام 2011 (يشتغل حارس في مركز الشرطة والمعتمدية) قد اقدم على الانتحار حرقا مع نهاية شهر نوفمبر في جلّمة احتجاجا على عدم تسوية وضعيته المهنية وطرده من العمل. حادثة افرزت اندلاع احتجاجات ومواجهات مع الامن.

الحبابي لم تتم تسوية وضعيته ولم يحصل على اجره الشهري لمدة عام وستة اشهر. وكان المرحوم يظن ان الامر طبيعي ما بعد الترسيم ليكتشف لاحقا انه تم اسقاط اسمه من ضمن من تمت تسوية وضعياتهم. ثم تم التخلي عن خدماته. وكان ذات السيناريو الذي عاشت على وقعه ولاية القصيرين في جانفي 2016. حيث اقدم الشاب رضا اليحياوي على الانتحار صغقا بعمود كهربائي للضغط العالي احتجاجا على اسقاط اسمه من قائمة انتداب متفقة عليها اثر اعتصام دام لأشهر وكان اليحياوي من ضمن المعتصمين.

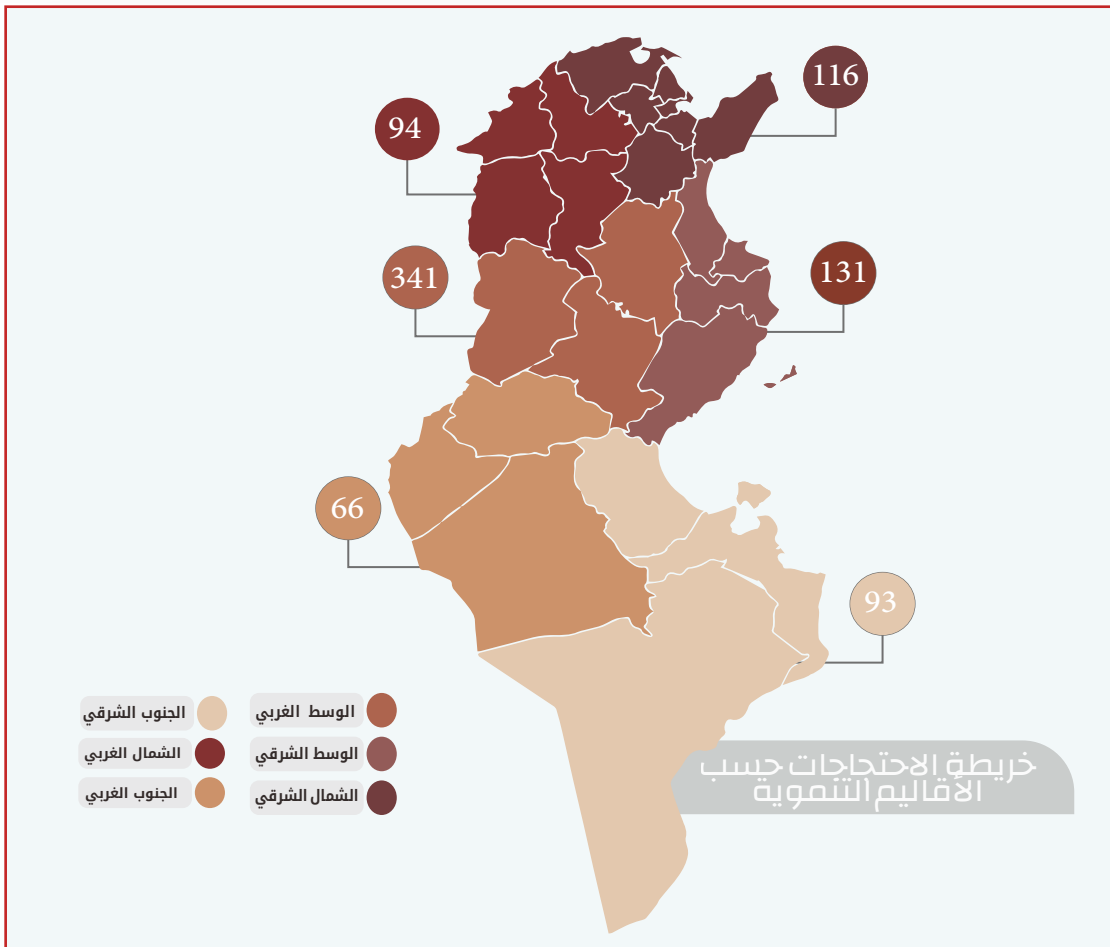
هذه الهزة الاجتماعية التي جاء بها شهر نوفمبر قد تبدو ملمحا من ملامح الغضب القادم. فالعديد من الملفات تُركت جانبا حتى تعاضمت وفي مقدمتها التشغيل والعدالة الاجتماعية والتنمية الجهوية والعيش الكريم.

والآلية 16 هي عقد تربّص في اطار اشغال ذات مصلحة عامة وتهدف الى التكوين في مهن مطلوبة في سوق الشغل تعتمد على اشغال ذات مصلحة عمومية كما تعرفها السلطات الرسمية.

ويبرم العقد بين المتكون والمصالح الجهوية لمدة 9 اشهر يتمتع خلالها المنتفع بمنحة تساوي 120 دينار شهريا. هذه المنحة تم الترفيع فيها بقرار من المجلس الوزاري منذ ماي 2013 لتصبح 200 دينار. وكان من المنتظر وفقا للارقام الرسمية تسوية وضعيات جميع المنتفعين بالآلية 16 المباشرين والمقدر عددهم بـ 21463 منتفعا بالآلية 16 الى حدود 31 ديسمبر 2012.

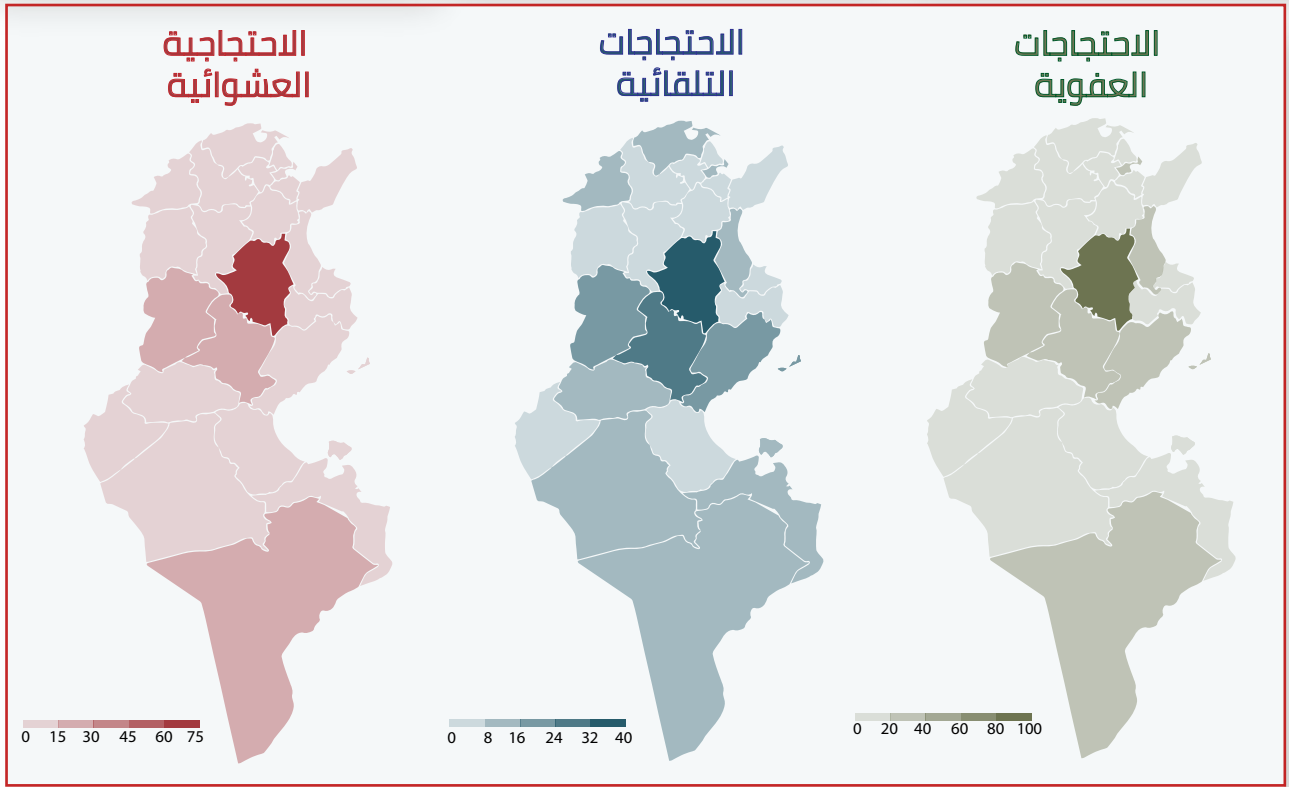
توزع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية حسب المجال الجغرافي

الولاية	نوفمبر 2018	نوفمبر 2019	الولاية	نوفمبر 2018	نوفمبر 2019	الولاية	نوفمبر 2018	نوفمبر 2019
ولاية القصيرين	48	68	ولاية باجة	8	14	ولاية بنزرت	6	26
ولاية س بوزيد	61	80	ولاية الكاف	22	15	ولاية تونس	26	45
ولاية قابس	8	6	ولاية سليانة	4	21	ولاية أريانة	0	0
ولاية مدنين	33	29	ولاية سوسة	25	49	ولاية منوبة	12	0
ولاية تطاوين	36	58	ولاية المنستير	19	18	ولاية بن عروس	0	6
ولاية ققصة	33	28	ولاية المهدية	25	13	ولاية زغوان	12	15
ولاية توزر	11	6	ولاية صفاقس	59	51	ولاية نابل	54	24
ولاية قبلي	3	32	ولاية القيروان	165	193	ولاية جندوبة	30	44



التوزع الجغرافي للاحتجاجات الجماعية بمختلف أنواعها

الاحتجاجات العشوائية				الاحتجاجات التلقائية				الاحتجاجات العفوية			
4	المنستير	7	بنزرت	6	المنستير	10	بنزرت	8	المنستير	9	بنزرت
3	المهدية	11	تونس	5	المهدية	13	تونس	5	المهدية	21	تونس
11	صفاقس	0	أريانة	17	صفاقس	0	أريانة	23	صفاقس	0	أريانة
68	القيروان	0	منوبة	39	القيروان	0	منوبة	86	القيروان	0	منوبة
18	القصرين	3	بن عروس	18	القصرين	0	بن عروس	32	القصرين	3	بن عروس
16	س بورزيد	9	زغوان	31	س بورزيد	3	زغوان	33	س بورزيد	3	زغوان
0	قابس	6	نايل	3	قابس	7	نايل	3	قابس	11	نايل
9	مدنين	13	جندوبة	10	مدنين	12	جندوبة	10	مدنين	19	جندوبة
19	تطاوين	3	باجة	15	تطاوين	4	باجة	24	تطاوين	7	باجة
4	قفصة	2	الكاف	12	قفصة	4	الكاف	12	قفصة	9	الكاف
0	توزر	7	سليانة	3	توزر	5	سليانة	3	توزر	9	سليانة
6	قبلي	9	سوسة	12	قبلي	15	سوسة	14	قبلي	25	سوسة

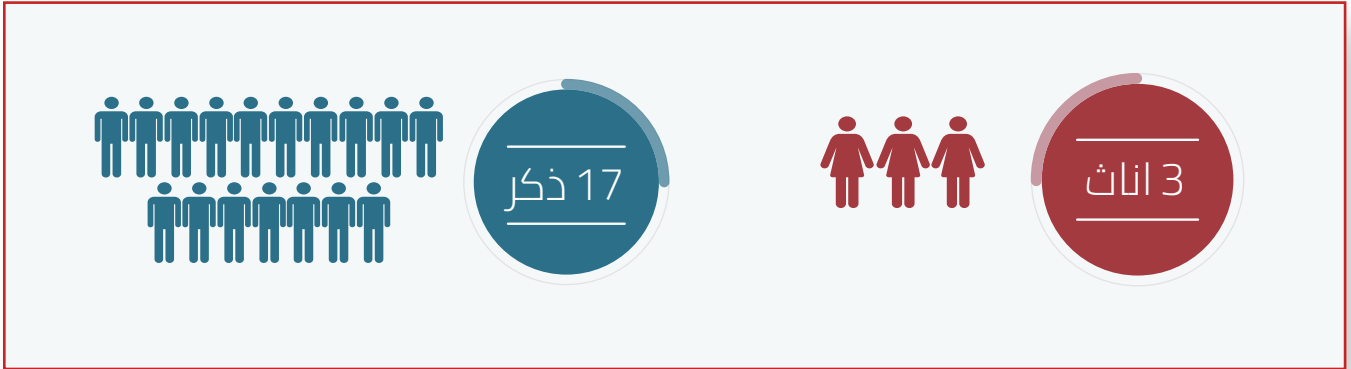


القطاع	اقتصادي	اجتماعي	سياسي	تربوي	بيئي	اداري	ديني	البنية التحتية	صحي	أمني	رياضي	الاحتجاجات العفوية
نوفمبر 2019	30	69	5	40	16	125	-	41	21	20	2	الاحتجاجات العفوية
نوفمبر 2018	12	19	0	9	7	39	-	11	18	3	1	الاحتجاجات العفوية
نوفمبر 2019	21	48	5	23	8	91	-	22	12	12	2	الاحتجاجات التلقائية
نوفمبر 2018	40	38	10	54	8	103	-	18	13	16	2	الاحتجاجات التلقائية
نوفمبر 2019	23	43	0	22	10	68	-	34	13	14	1	الاحتجاجات العشوائية
نوفمبر 2018	28	18	3	65	6	100	-	22	18	19	0	الاحتجاجات العشوائية

حالات ومحاولات الانتحار

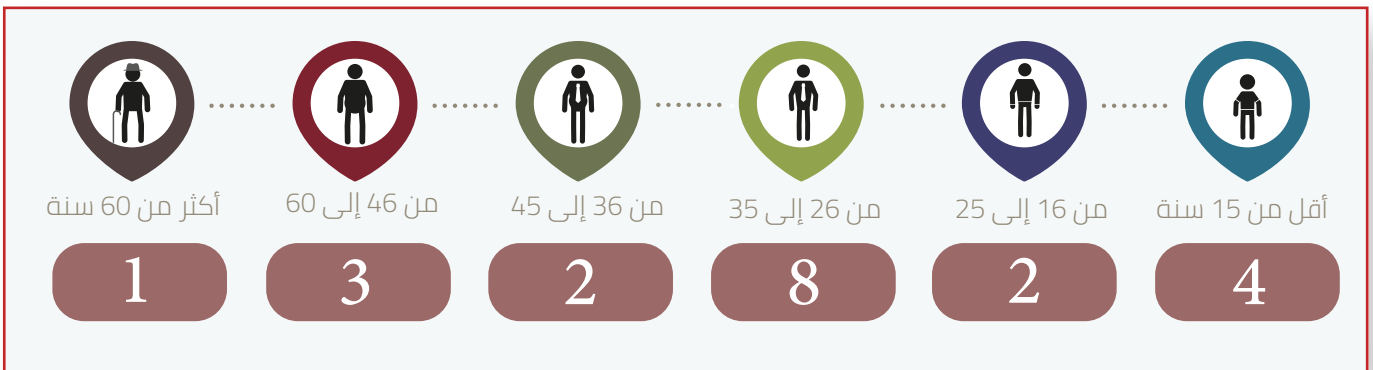
بخصوص حالات ومحاولات الانتحار تم رصد 20 حالة 17 ضحية منها ذكور و3 اناث.

الانتحار حسب الجنس



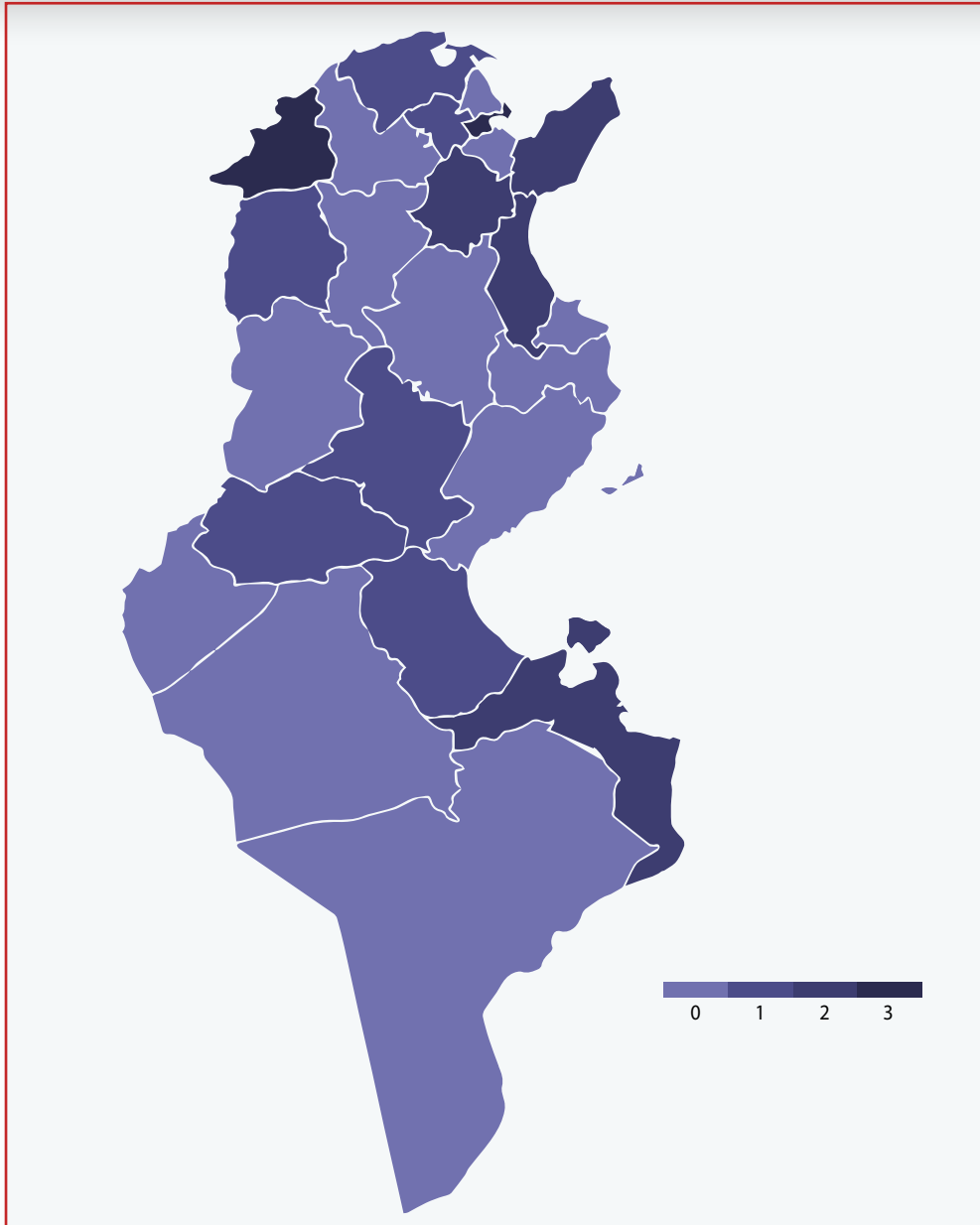
سجلت حالات ومحاولات الانتحار تراجعاً ملحوظاً بـ 56.5% وقد شهد نوفمبر 2018 اقدام 26 ذكراً و6 اناث من الفئة العمرية 16-35 سنة على الانتحار، وهو ما يمثل حوالي 70% من مجموع حالات ومحاولات الانتحار المرصودة. وفي نوفمبر 2019 شهد هذا الرقم تراجعاً إذ تم رصد حالة ومحاولة 10 ذكور الانتحار وتسجيل 0 حالة ومحاولة انتحار في صفوف الاناث من الفئة العمرية 16-35 سنة. وهو ما يمثل 50% من مجموع حالات ومحاولات الانتحار المرصودة.

الانتحار حسب الفئة العمرية خلال شهر نوفمبر



الانتحار حسب الولايات خلال شهر نوفمبر

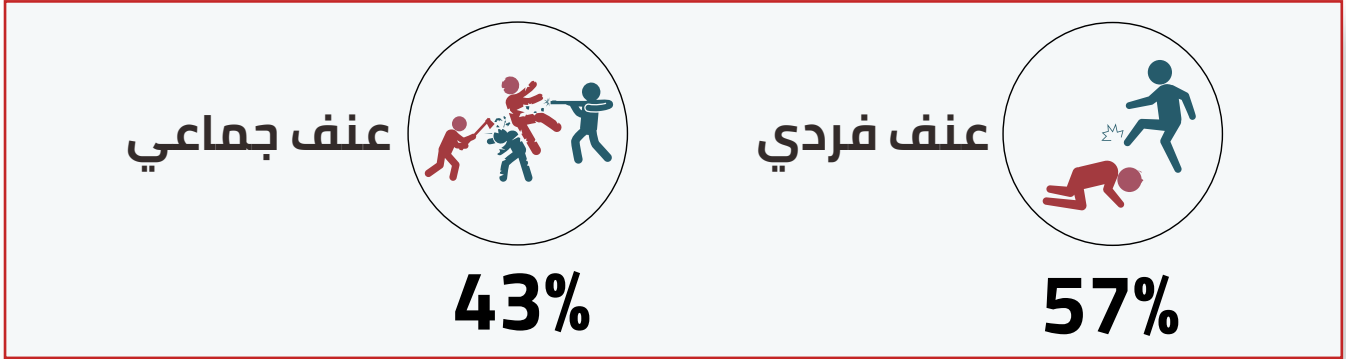
الولاية	بنزرت	تونس	أريانة	منوبة	بن عروس	زغوان	نابل	جندوبة
الحجم	1	3	0	1	0	2	2	3
الولاية	باجة	الكاف	سليانة	سوسة	المنستير	المهدية	صفاقس	القيروان
الحجم	0	1	0	2	0	0	0	0
الولاية	القصرين	س بوزيد	قابس	مدنين	تطاوين	قفصة	توزر	قبلي
الحجم	0	1	1	2	0	1	0	0



تقرير العنف

في مجموع حالات العنف المرصود من قبل فريق عمل المرصد الاجتماعي التونسي كان العنف الفردي الشكل البرز حيث مثل نسبة 57% في المقابل مثل العنف الجماعي نسبة 43%.

حالات العنف

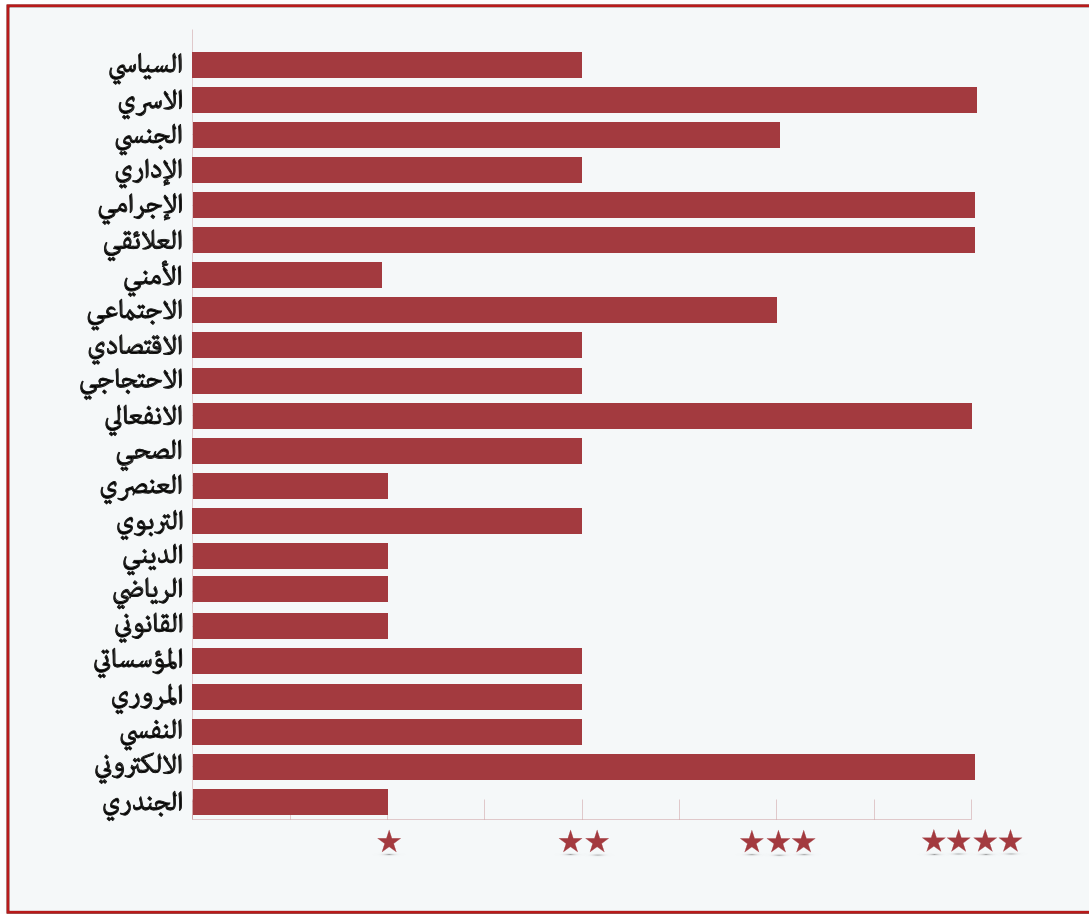


ويكون الذكور في غالبية احداث العنف المرصود القائمين بفعل العنف حيث يحتكرون لوحدهم على 81% من جملة الاحداث المسجلة خلال شهر نوفمبر في الوقت الذي تاتي نسبة 11% من العنف المرصود في اطار مسؤولية مشتركة بين الجنسين وتكون 8% فيها المسؤولية للنساء.



وعموما اثن شهر نوفمبر بعدد من احداث العنف التي كانت في اكثر من مناسبة موضوع اثار الراي العام نظرا لبشاعته وتعلق بالاساس باحداث عنف اسرية كان الضحية خلالها احد الزوجين او احد افراد العائلة. وهي احداث تتواتر تقريبا شهريا تؤشر ان ظاهرة العنف لا يمكن تصنيفها بعد تحت سقف الاحداث المعزولة بل من الضروري اليوم ان يتم تناولها في اطار مقاربات ودراسات سوسولوجية معمقة قادرة على تحليل وتفسير هذا المشكل المجتمعي الذي اصبح يهدد في جزء منه السلم الاجتماعي للتونسيين بما فيه من براكاجات واغتصاب وتنكيل وتهديد واحداث قتل.

أحجام أشكال العنف المرصودة



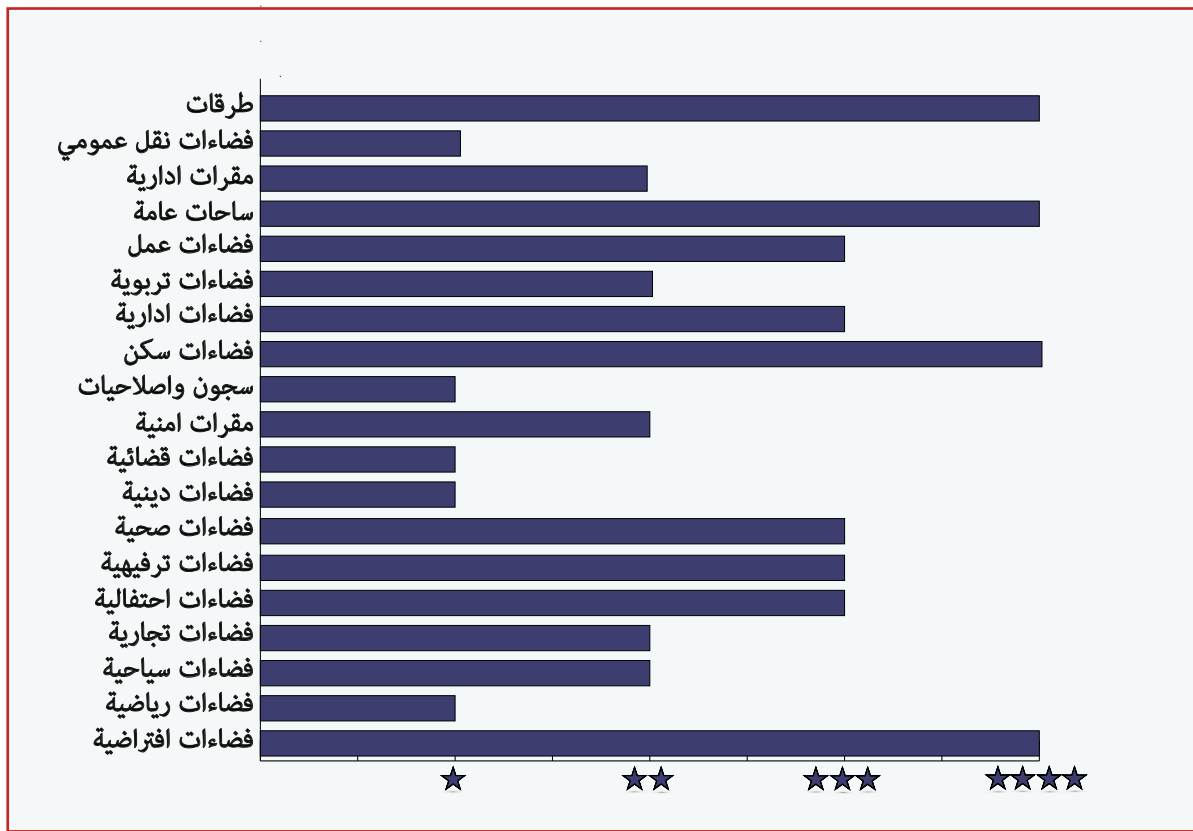
العنف الاسري والعلائقي كانا من ابرز اشكال العنف التي طفت على سطح أحداث شهر نوفمبر، حسب نتائج رصد فريق المرصد الاجتماعي التونسي. ومثلا مجموعين حوالي 25% من جملة الاحداث المرصودة.

نسبيا يمكن القول ان العنف في اشكاله المختلفة بصدد اعادة نفسه واعادة انتاج نفسه بنفس النسق تقريبا مع كل شهر، فعلى غرار الأشهر السابقة احتل العنف الاجرامي المرتبة الاولى في ترتيب العنف المسجل خلال شهر نوفمبر وكان في حدود الـ 35% من العنف المرصود. كما حافظ ايضا العنف في شكله الجنسي على نفس الموقع وكان في حدود الـ 10% من العدد الجملي للعنف المسجل في عينة الرصد التي يعمل عليها المرصد الاجتماعي التونسي والتي تتكون من مجموع الصحف اليومية والاسبوعية وابرز المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

ما يثير الانتباه خلال شهر نوفمبر هو حجم العنف الانفعالي المسجل خلالها والذي كان في حدود 24% وهي نسبة تعتبر عالية مقارنة بالاشهر التي سبقتها. في المقابل من الضروري الاشارة الى ان الشهر عرف تراجع للعنف ذو الطابع التربوي مع حفاظ العنف ذو الطابع الصحي والعنف المؤسسات تقريبا على نفس المستوى.

و خلال شهر نوفمبر كان الفضاء الاسري والعائلي المجال الابرز الذي شهد احداث العنف على اختلاف طبيعتها وشكلها حيث احتكر لوحده اكثر من 25% من العنف المسجل على امتداد الشهر يأتي بعده الطريق العام اين سجل حوالي 18% من الاحداث المرصودة ثم الفضاءات العامة التي عرفت نسبة 16% من اشكال العنف. وعرفت الفضاءات التربوية خلال شهر نوفمبر 12% من العنف المرصود اما فضاءات العمل فسجلت نسبة 9% من جملة احداث العنف المسجل.

فضاءات ممارسة العنف



سجلت ولاية سوسة أعلى نسب العنف المسجلة خلال شهر نوفمبر حيث شهدت لوحدها 16% من حجم العنف الجملي. وتنوعت اشكال العنف في ولاية سوسة لعل من ابرزه حادثة قتل زوج وامه لزوجته طعنا بالسكين وحادثة الاعتداء بالعنف من قبل شاب على حبيبته انتهى بوفاة الاخيرة يضاف اليها حادثة القاء رضيع في القمامة وحادثة تحويل وجهة فتاة في ال 23 من العمر والاعتداء عليها جنسيا.

وتاتي تونس العاصمة في المرتبة الثانية من حيث احداث العنف المرصود خلال شهر نوفمبر بتسجيلها لنسبة 14% لتاتي بعدها ولاية المهدية بتسجيلها لنسبة 9% ثم ولايات القيروان وصفاقس ونابل بنفس النسبة والتي كانت في حدود ال 7%.

خاتمة

في المحصلة كان شهر نوفمبر شهراً آخر للغضب الاجتماعي دون أي تفاعل من قبل السلطات. بل إن نهاية شهر نوفمبر شهدت هزة اجتماعية بمعتمدية جليلة تم خلالها التصدي للمحتجين امنياً. والمواجهة الأمنية لا يمكنها ان تكون طلاً للاستجابة لمطالب الناس بقدر ما تسهم في مزيد تأجيج الأوضاع. وقد اسفرت مواجهات جليلة عن حالة احتقان اجتماعي كبير في الجهة وإيقاف 24 محتجا تم اطلاق سراحهم لاحقا.

وليس من باب التشاؤم القول بان سيناريو جليلة يمكن ان يتكرر في مناطق أخرى مع استمرار عدم تسوية الوضعيات المهنية للمتضررين من آليات التشغيل الهش. ولا يتضمن قانون المالية لسنة 2020 أي آفاق للتسوية ما يعني استمرار هذه المظلمة الاقتصادية. بل إن قانون المالية الجديد يفتح الباب على مزيد من التدهور في المقدرة الشرائية بتضمنه اجراء ينص على رفع الدعم عن المحروقات بنسبة تفوق 25 بالمئة. وهو اجراء جنوني سيساهم في ارتفاع الأسعار في كل القطاعات. وليس من باب التشاؤم أيضا القول بأن سيناريو جليلة قد يكون ملمحا من ملامح شتاء ساخن يصعب التكهن بتطوراتاه.